

المناهل



7

المناهل

تصدرها
وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية
الرباط - المغرب

ذوالقعدة 1396
نوفمبر 1976

العدد السابع
السنة الثالثة

تعليم النحو

بين النظرية والتطبيق

د. تمام حسان

1 - النظرية :

استعمل الانسان اللغة احقابا طويلة قبل ان يسלט فكره عليها ، فلما فكر فيها انصرف همه الى الجوانب التطبيقية منها قبل ان يتناول النواحي النظرية . وكان اختراع الكتابة اول ممارسة عملية يقوم بها الانسان فى حقل اللغة : فلما تمت الكتابة اكتسب الكلام بها عنصر الاستمرار الزماني بعد ان كان موجات صوتية آنية متلاشية ، وعرفت شوارد الكلمات قيودا من الخط تربطها الى سطح ترقيم عليه بالكتابة . واستطاع الانسان باخضاع اللغة لاعتبارات الدوام فى الزمان والمكان أن يجعلها لأول مرة فى تاريخه ظاهرة صالحة للدراسة . وهكذا بدأ الانسان يطرح المشكل اللغوي للتفكير . ويعطي عمله التطبيقي مذاق النظر والتأمل . والذي ارمي اليه بهذه الملاحظة أن التطبيق كان دائما سابقا على النظر لا فى حقل اللغة وحسب ، وانما فى جميع مظاهر النشاط الانساني . وهذه الحقيقة نفسها تتضح فى دعوى السبق للفن على العلم ، وفى سبق الادب على النقد ، وفى سبق اكتساب اللغة على درس اللغة . فلقد كان الناس يكتسبون اللغة دون أن يعرفوا لها نحوا ولا صرفا ، وما زال الطفل يكتسب لغة امه بهذه الطريقة الى يومنا

هذا . ومغزى هذه الحقيقة أن التعلم شرط في التعليم ، وانا لا نستطيع أن نعلم الا من يريد أن يتعلم . وسنعود الى هذه الفكرة من بعد .

وكان لا بد للانسان عند التفكير النظري في ظاهرة اللغة أن يخضع هذا التفكير لعناصر فهمه للعالم المحيط به ؛ ومن هنا رأيناه يفسر هذه الظاهرة في ضوء السحر والشعوذة حيناً ثم في ضوء الدين حيناً آخر ، وفي ضوء الفلسفة والمنطق حيناً ثالثاً ، ولم يتم له الا في العصور الاخيرة أن يبني لنفسه منهجاً مستقلاً يفكر به في ظاهرة اللغة ، وينشئ به نظرية لغوية تستحق هذا الاسم ؛ حدث ذلك أولاً في دراسة اللغة السنسكريتية على يد بانيني واصحابه ثم اليونانية على يد ارسطو والفلاسفة ، ثم العربية على يد النحاة العرب ، ثم اللاتينية واللغات الحديثة . واختلف القرب والبعد من الصورة المثالية - للمنهج باختلاف هذه البيئات والعصور .

والغاية التي يرمي اليها التعلم والتعليم كلاهما هي استتصار السليقة بالنسبة للغة المقصودة . وهذه السليقة لا ينبغي لها أن تفهم بمصطلحات الجبرية ، فلا يصح في الازهان ما كان يراه الاقدمون كما يعبر عنهم ابن جني من أن صاحب السليقة لا يمكن أن ينحرف لسانه عن لفته وان قصد ذلك ، اذ لو صح هذا لما جاز لابن جني نفسه ان يعقد في كتابه فصلاً للعربي ينتقل لسانه ، ولما كان من الممكن لامرئ ان يتعلم لغة أجنبية في صغره او كبره، ما دام قد اكتسب سليقة في شكل من أشكال اللغة ، وان كان هذا الشكل لهجته الدارجة التي تعلمها في حجر أمه . هذه السليقة هي القدرة على استعمال اللغة دون التفكير في طريقة تركيب الجملة ، وهي القدرة على كشف اللبس في التعبير الملبس ، وهي القدرة على كشف الخطأ في الاستعمال في ظل الحدس بنظام لغوي ما ، ولو لم يكن هذا النظام نفسه واقعا في نطاق الوعي ، وهي القدرة على أدراك علاقات الجمل بعضها ببعض، وهي القدرة على التعرف على وحدة المعنى اذا أدته جمل مختلفة التركيب . ويترب على هذه النقطة الاخيرة ان صاحب السليقة قادر على ان يصوغ من الجمل ما لم يسمعه من قبل ، او بعبارة أخرى ان يكون قادرا على توليد الجمل واختراعها في ضوء نظام اللغة . ذلك ما يصل اليه الطفل بالنسبة للغة النشأة ، وذلك ما ينبغي ان نحرض عليه فنجعله غاية التعليم .

وهذه السليقة واردة في اتجاهين لا يفني أحدهما عن الآخر : الاول اتجاه الصحة ، فلا سليقة لمن لم يستطع أن ينطق لفة صحيحة . وليس المقصود بالصحة هنا مطابقة معايير النحاة ، وإنما المقصود بها مطابقة طرق الاستعمال التي تتفق في معظمها مع ما قاله النحاة ، ولكنها قد تختلف في أمور لم يفتنوا إلى تحديدها والتفصيل لها . والثاني اتجاه الملاءمة او المناسبة للمقام ، وهذا الجانب ، وأن بدا للوهلة الاولى الصق بتقييم الادب ، يشكل جانبا هاما من النحو هو ما نعرفه بأمن اللبس . اذ قد تكون العبارة صحيحة من حيث التركيب ، لكنها غير ملائمة بسبب اللبس ، كالذي نراه في عبارة ((ضرب الصديق مؤلم)) ، ((وظلم ذوي القربى أشد)) اذ الاضافة محتملة أو عبارة ((رأيت المطر غزيرا)) ، اذ تتردد في فهم العبارة بين الراي والرؤية ، ثم لا نعثر في جميع الحالات على المقام الذي يحدد أحد المعنيين . وهذا اللبس غير وارد مثلا في قوله : ((رأيت الله اكبر كل شيء)) ، لانه لا يمكن صرف المعنى إلى الرؤية .

فاذا نحينا عملية اكتساب اللفة في زمن الرضاع جانبا فلنا أن نفكر في النحو الذي يو صل إلى هذه السليقة ، كيف ينبغي له أن يكون . وأول ما يفرض علينا نفسه من صفات هذا النحو أن يكون موصلا إلى القدرات التي أشرنا إليها منذ قليل ، وهي :

أ - استعمال اللفة بطلاقة دون التفكير في كيفية التركيب .

ب - كشف اللبس في التعبير الملبس .

ج - كشف الخطأ في ظل حدس بالنظام اللغوي .

د - ادراك علاقات الجممل .

هـ - ادراك وحدة المعنى حين تؤديه جمل مختلفة التركيب أو الأسلوب .

ومن الطبيعي أن يسعى النحو في مختلف العصور إلى الكشف عن أنظمة اللفة يريد وصفها وتحديد معالمها ، تمهيدا لتعليمها تعليما موصلا إلى

هذه السليقة . وكانت اللغة امام الناظرين نصوصا متصلة فلا يمكن وصفها الا بعد تحليلها الى عناصرها الصغرى . ورأي هؤلاء أن الجزء الاصغر غير القابل للانقسام فى اللغة هو الصوت الوحيد من أصوات الكلمة ، ولما كان هذا الصوت غير صالح للأفراد والعزل ومن ثم بناء قواعد النحو عليه ، فقد اعتبر تحليله الى خصائصه النطقية خطوة تمهيدية ، تؤدي الى خطوات أخرى فى سبيل الوصول الى العناصر الصالحة للأفراد . وكذلك صنعوا بالمقاطع التي تتكون منها الكلمات فدرسوها ولكن لم يبنوا النحو عليها . حتى اذا وصلوا الى الكلمات وجدوها تصلح للأفراد وتدل مع الأفراد على معنى مستقل ، فجعلوا منها العناصر المكونة للتحليل السياقي او بنوا تقسيمات النحو على أساس منها ، وجرى عرفهم على ذلك فى مختلف اللغات والعصور .

وراحوا يرصدون خصائص هذه الكلمات فى السياق : فراوا للكلمة بنية ، وراوا لمكانها فى الجملة رتبة ، وراوا فى علاقتها مع رصيفاتها فى الجملة ربطا ، ومطابقة ، ولمحوا بين الكلمتين فى نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين احدهما وبقية عناصر الجملة ، ولمحوا فى بعض اللغات تغيرا يطرأ على أواخر الكلام بحسب المعنى ، ولمحوا أن بعض الكلمات ثابت البنية جامدها وبعضها الآخر يترابط بعلاقات اشتقاقية من أصل واحد - فجعلوا هذه الامور جميعا مسارب لتفكيرهم النحوي ، وكان عليهم أن يفرقوا فى هذا النطاق بين الثوابت والعوارض ، فيجعلوا الثوابت مسرح القواعد ، ويتركوا العوارض لتكون موضع التفكير الذي لا يخضع للقواعد .

ولنضرب مثلا لما نقصده بالثوابت والعوارض حتى ينضح المقصود بهما . وخير مثل على ذلك أن نصوص جملة هراء لا معنى لها ، ثم ننظر فيما احتفظت به هذه الجملة من عناصر اللغة العربية فنعتبره من قبيل الثوابت، وما لم تحتفظ به ، فصارت الجملة هراء بسبب اهماله ، ونعتبره من قبيل العوارض وهالك الجملة التي لا معنى لها :

(حنكف المحنكف بسفاحتة فى الكمظ ، فحزب الخسيل حزبا قليضا)

من الطبيعي عند الخروج المتعمد على شروط اللفظة أن يسمى المرء قدر طوقه أن ينفي من كلامه كل صلة بين الهراء وبين عناصر اللفظة . فهل يفلح المرء في ذلك فلاحا مطلقا ؟ الجواب لا . بدليل أن ثوابت اللفظة ما تزال تلح عليه حتى يلتزم بها ، ولا يخضع للعبث إلا العوارض . والثوابت في هذه الجملة السابقة هي :

- 1 - أن السياق ينقسم إلى كلمات
- 2 - أن للجملة نمطا تركيبيا يراعى .
- 3 - أن الكلمات تقع في قوالب وصيغ ، فمثلا حنكف بوزن فعلل والمحنكف بوزن المفعول ، وسقاحة بوزن فعالة وهلم جرا .
- 4 - أن الاصوات العربية ثابتة وكذلك قواعد ثقلها في السياق كالادغام ، والاختفاء وهلم جرا .
- 5 - أن الضمائر لا يمكن التخلص منها بدليل الإضافة في « سقاحتها » إلى ضمير الفائب .
- 6 - أن أداة التعريف وتاء التانيث وغيرها هي من الثوابت ومن ثم لم يمكن الاستغناء عنها في الهراء .
- 7 - أن حروف الربط كالباء وفي والفاء أيضا من الثوابت .
- 8 - أن العلاقات السياقية كالاسناد والتعدية والإضافة وبيان النوع والتبعية من الثوابت .
- 9 - أن العلاقات الاشتقاقية من الثوابت كعلاقة الفعل « حنكف » باسم الفاعل « المحنكف » وعلاقة الفعل « حزب » بالمصدر « حزبا » .

10 - علامات الاعراب والربط بالضمير العائد ومثلها بقية القرائن اللفظية من الثوابت كذلك .

وما دامت هذه الجملة الهراء قد اشتملت على كل هذه الثوابت التي هي عناصر من اللغة ، فليس من الصعب علينا أن نعربها اعرابا سليما ، لان هذه العناصر ذاتها هي موضع اهتمام النحاة ، اما ما بعدها من العوارض فهو من مجال المعجم وفقه اللغة ، اذ نستطيع أن نضع في مكان حنكف ((دحرج)) وفي مكان السفاحة ((الهراوة)) ، وهلم جرا ، أي أنه لم يتغير من الجملة الا عناصرها المعجمية . فاما العناصر النحوية الصالحة للتفعيد فهي هنالك ما تزال ، ولو أن الجملة هراء لا معنى له . وهذا هو السبب في أن اللغة لا تستعير الثوابت من لغة أخرى وانما يكون الاقتراض في حقل العوارض وهي مفردات المعجم ، وهو السبب أيضا في أن كل تخطيط لفوي كعمل المجامع مثلا يتناول العوارض دون الثوابت . فليس من عمل المجمع أن يتدع ضمائر جديدة ولا علامات اعراب ولا وسائل ربط ولا غير ذلك مما يشبه الامور المذكورة السابقة ، وانما يقع في صميم عمله أن يتدع في حقل الفاظ المصطلحات وألفاظ الحضارة ونحوها من العوارض، فيكون عمله أكثر اتصالا بالمعجم مما هو متصل بالنحو . وفي هذا الحقل يخضع عمل المجمع لنوع آخر من الثوابت في حقل المعجم يختلف عن طبيعة الثوابت النحوية ، ذلك هو ما يسمى بالعلاقات المعجمية ، وسيرد ذكرها بعد ذلك .

كان على النحاة اذن ان يحصروا عملهم في نطاق هذه الثوابت الصالحة للتفعيد وأن يدعوا العوارض المعجمية التي لا يمكن تفعيدها وضبطها . واختلف منهجهم في علاج هذه الثوابت بين ظاهرة وأخرى ، وبين لغة وأخرى ، ثم أخيراً بين مذهب منهجي وآخر . ومن ثم رأينا علاج النحو يتخذ الاتجاهات الآتية :

١ - الاتجاه السياقي الرصفي Linear الذي يرى الجملة سلسلة من المواقع المتتابعة التي يمكن لكل منها أن تحل فيه كلمة ذات شروط خاصة (او بعبارة أخرى ذات ثوابت خاصة) . فالموقع الاول من الجملة

الاسمية ثوابته : الاسمية ورتبة التقديم والضممة الاعرابية والعلاقة الاسنادية بما بعده وعلى العوارض التي تقع هذا الموقع أن تحقق بها هذه الثوابت ، والموقع الثاني من الجملة الفعلية ثوابته : الاسمية ورتبة التأخير والضممة الاعرابية وبناء ما قبله للفاعل والعلاقة الاسنادية الخاصة وعلى العوارض التي تقع به أن تتحقق لها هذه الشروط . وقد بدا هذا الاتجاه في كل نحو قديم ، واتضح كذلك في النحو العربي الذي عني أكبر العناية بالسياق في ضوء العلاقة الاعرابية حتى جعل الجملة سلسلة من المحطات الاعرابية تتحقق العلامة في بعضها ويكتفي في البعض الآخر بالإشارة الى المحل الاعرابي حيث تكون الكلمة او الجملة الفرعية في محل نصب او رفع او جر او جزم .

ب - الاتجاه البنيوي الذي يرى اللغة بنية منظمة متكاملة فيعنى بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الاسنادية والاصاقية من حيث الفصل والوصل . مع ابراز الطابع العضوي لانمط اللغة Distribution وما يترتب على ذلك من الاعتماد على فكرة المعاقبة Substitution في الموقع المعين ، ثم الربط بين الصورة والوظيفة التي تؤديها الصورة في النظام . وبطل هذه الحجة العالم السويسري De scussure في العصر الحديث . ولكن النحو العربي عرف هذا الاتجاه كذلك وبخاصة في الدراسة الصرفية للصيغ وعلاقاتها وتصريفاتها والمتصل والمنفصل من الضمائر ونسبة المعاني (الوظيفية) الى الصيغ المجردة حتى قبل أن تصاغ الكلمات على نمطها . اما في مجال النحو فقد احتلت المعاقبة عندهم مكانا هاما حين تكلموا عما يدخل على الاسماء وما يدخل على الافعال ، وحددوا لكل باب شروطه الخاصة فلا تتعاقب عوارض الكلمات في الباب الا اذا توافرت لها هذه الشروط . فالواو تعاقبها الفاء وثم ولكن لا تعاقبها بل ولا لكن ، وحروف الجر لا تدخل على الافعال كما لا تدخل حروف الجزم على الاسماء . وهلم جرا مما يتسع المقام لذكره .

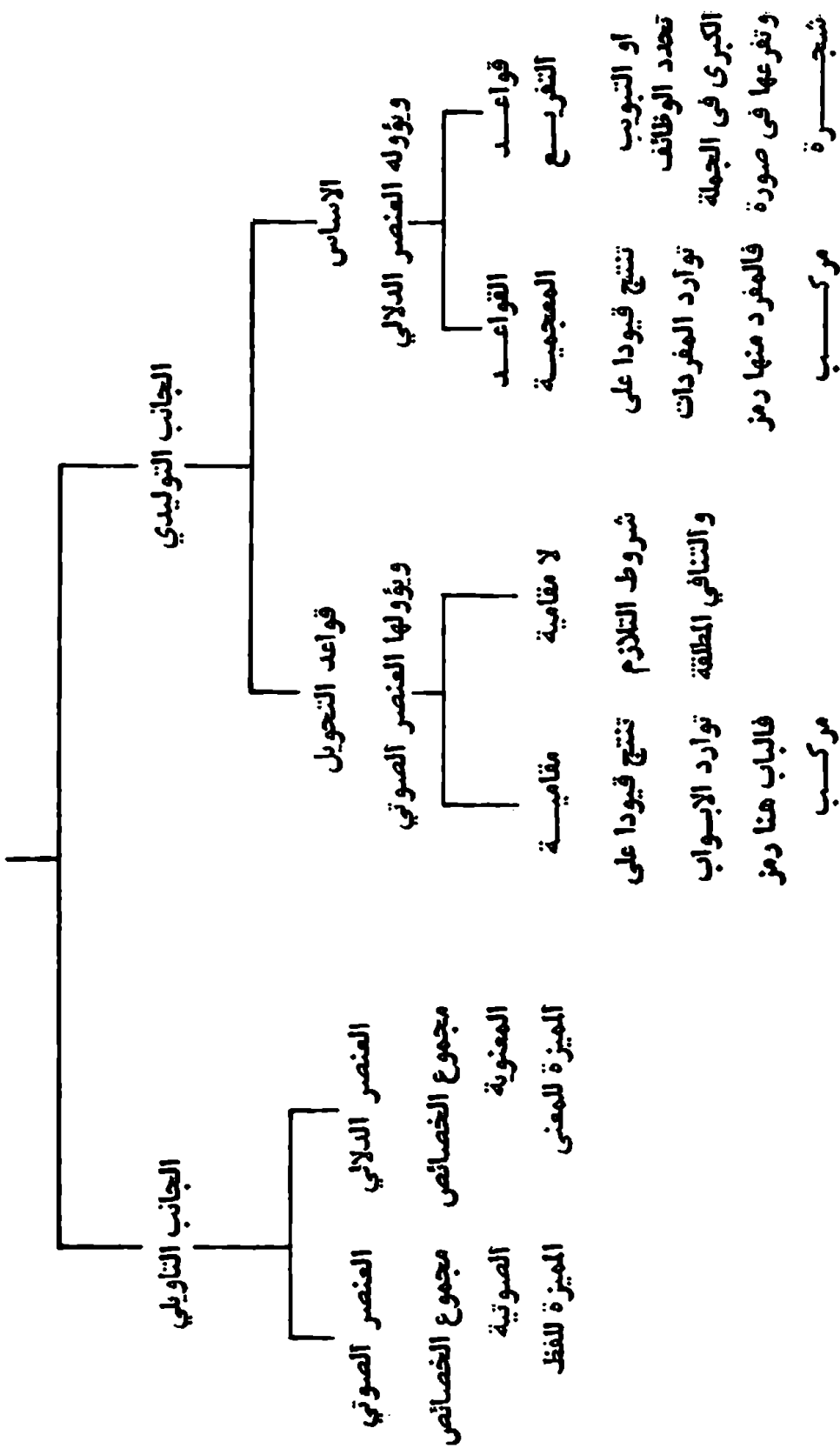
ج - ثم قضت ظروف تاريخية ان عنى الامريكيون في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها بتعليم اللغة الانجليزية وتعلم اللغات الاجنبية ، فراوا الصعوبة التي يصادفها المتعلمون في كثرة الابواب التي ينقسم اليها

النحو . وراوا ان هذه الكثرة المؤدية الى التعقيد والصعوبة انما جاءت بسبب بناء التحليل النحوي على الكلمات ، وراوا انهم لو بنوا دراسة النحو على عناصر فى الجملة هي اكبر من الكلمات لأصبحت القواعد اقل ، ولأصبح تعليمها ايسر على الطالب . ومن هنا بحثوا عن هذه المكونات الكبرى للجملة فعثروا عليها من خلال الاعتماد على علاقات خاصة بين كلمة واخرى فى داخل الجملة هي اقوى من علاقة هذه الكلمة ببقية عناصر الجملة . لمحو ذلك فى العلاقة بين المتضامين ، والعلاقة بين الموصول وصلته ، وبين التابع ومتبوعه ، وبين مكونات الشرط ، وبين مكونات الجواب ، وهلم جرا . وهذه العناصر المترابطة تسمى Phrases فى نحو اللغة الانجليزية (دعنا مؤقنا نسماها ضمائم) ، فانشأوا نحوا مبنيا عليها لا على الكلمات المفردة وسماه Phrase Structure Analysis أو تحليل تركيب الضمائم ، وأشهر من مارس هذا النوع من التحليل Friez و Yngve ولكن هذا المنهج على الرغم من تيسيره للقواعد اكتفى من اللغة بتركيبها ، واهمل وظائفها ، وكان هذا أمرا محتما ما دامت اللغة تربط بين الوظائف والكلمات اكثر مما تربط بينها وبين الضمائم . ولقد قام هذا التحليل على اساس تخطيط الجملة فى شجرة ذات فروع أساسية وهي فى الغالب فرعان يسمى احدهما (ضميمة اسمية والآخر ضميمة فعلية) ثم تتفرع الفروع الى اغصان ، وربما تفرعت الاغصان الى اعناق ، حتى ننتهي الى أطراف هي القاب لاقسام الكلم . وعند تحديد هذه الاقسام ، تأتي امثلتها التي يمكن وصفها فى صورة الجملة المقصودة التحليل . ولعلنا قد لاحظنا ان فكرة التضام بين كلمة واخرى ليست غريبة على النحو العربي وان النحاة العرب عرفوها وقرروها ، وبنوا عليها بعض تحليلاتهم للجملة ، ولكن تحليلات النحاة حددت نوع العلاقة بين كلمات الضميمة ، فسمت هذه العلاقة اضافة او وصلا او تبعية او جوابا ولم يفعل ذلك الامريكيون .

د - ثم جاء تشومسكي Chomsky واصحاب النحو التحولي فبنوا على هذه الطريقة منهجا جديدا قوامه القول بوجود بنيتين للجملة احدهما داخلية وعميقة والاخرى خارجية وسطحية ، وقال ان البنية العميقة deep structure فرع السليقة Competence وان البنية السطحية Surface structure فرع على الاستعمال Performance

والبنية العميقة عقلانية منطقية لا يمكن التعميد لها ، ولكن يمكن تحويلها بطائفة من قواعد التحويل Transformation rules الى بنية سطحية ، وان البنية السطحية كما تأتي عن قواعد التحويل وهي نحوية ، تأتي كذلك عن طريق التأويل interpretation بواسطة العناصر الدلالية السيمانتية التي تؤول الاساس ، والعناصر الصوتية التي تؤول التحويل في اللغة : واساس التحليل عنده ما يسمى بالعنصر النحوي . ولهذا العنصر جانبان احدهما توليدي يمكن بواسطته ان نولد العدد العظيم من البنيات السطحية التي تتشارك في بنية عميقة واحدة ، والثاني تاويلي يربط بواسطة التأويل بين العنصر النحوي المجرد وبين اصوات اللغة ودلالاتها . والجانب التوليدي كله من القواعد النحوية ، وهذه القواعد تنقسم الى قسمين : اولهما يسميه الاساس Base ، والثاني يسميه قواعد التحويل ، فاما الاساس فهو ذو شقين : احدهما قواعد التبويب او التفرع branching rules ، او Categorical rules ، وهو الذي ينتج شجرة من الابواب تخطط البنية العميقة للجملة كالذي ذكرناه سالفا في (ج) ، والشق الثاني العلاقات المعجمية (ولاول مرة تدخل هذه العلاقات في قواعد النحو) وبعد تحديد البنية العميقة بواسطة الشجرة يؤولها العنصر الدلالي ، واما قواعد التحويل فاساسها تضام الابواب ، ما الذي يتلازم منها (كالموصول وصلته) ، وما الذي يتنافى (كالضمير والنعته) وهي تحول البنية العميقة المتمثلة في الشجرة الى بنية سطحية صالحة للتاويل بواسطة العنصر الصوتي . وهذه بدورها تنقسم الى قسمين : قسم لا مقامي context free كقواعد التلازم والتنافي التي تصدق في كل مقام ولا يرد عليها التقييد ، وقسم مقامي context sensitive وهي القواعد التي ترتبط بامن اللبس (كعدم الابتداء بالנקرة الا اذا افادت ، اي الا اذا آمن اللبس وليس هناك من علاقة مباشرة بين العنصر الدلالي والعنصر الصوتي الا علاقة العرف الاعتباطي (وهي علاقة الرمز اللغوي بمعناه) . ويبدو هذا التفرع للقواعد على النحو التالي :

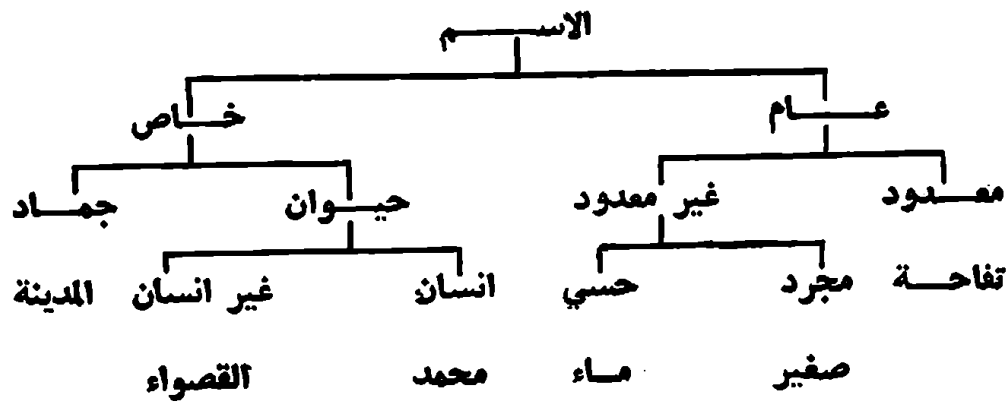
تحليل العنصر النحوي



ويرى تشومسكي أن المنهج الوصفي لتراكيب اللغة غير كاف بمفرده لايضاح السليقة . فالنحو الوصفي يصف الاستعمال بناء على تعميم استقرائي ، فيحدد الانماط ولا يوضح السليقة . أما المنهج التحولي الذي ابتكره هو فانه يعطي حكما قيما بالنسبة لما يمكن استنباطه من القواعد بعد استقراء نصوص اللغة ، ويفاضل بين طرق التعميد المختلفة التي يمكن ان يعبر بها عن سلوك النمط الواحد ، مفاضلة ((مبنية على الدلالة)) لا على مجرد الاستقراء . فاذا وصل النهج الوصفي الى تحديد انماط تراكيب اللغة بواسطة ((التعميم المبني على الاستقراء)) ، فقد وصل الى الكفاية الوصفية . أما المنهج التحولي فانه يضيف الى صنيع المنهج الوصفي خطوة هامة اخرى لم يلتفت اليها الوصفيون ، وتلك هي الانتقاء من بين الطرق الممكنة للتعميد بالنسبة للنمط الواحد كان يفصل في تقييم النحو الكوفي والبصري في العربية بصفة عامة او في مسألة بعينها من المسائل ويبني هذا الانتقاء والتقييم على ((تعميم مبني على الدلالة)) مرتبط بالبنية العميقة ، ليصل الى ما يسميه ((الكفاية التوضيحية)) . فمثلا في قوله تعالى : ((ولقد آتينا داود منا فضلا يا جبال اوبى معه والطير . . .)) ، قرأ عيسى بن عمر : ((والطيْر)) بالنصب معطوفا على محل المنادى على رغم اتصال التابع باداة التعريف ، فانشأ بذلك قاعدة معينة ، اما غيره من النحاة فرأوا ان النصب للعطف على ((فضلا)) ، وليس على المنادى ، وأنه على الرغم من جواز النصب بالعطف على المنادى فالرفع اولي وتعضده قراءة رفع الطير ، فهذه قاعدة ثانية . ولكل من القراءتين تاويل ، حتى لتختلف بنية الجملة بين التاويلين . والذي يفعله تشومسكي في مثل هذا الموضوع ان يجعل اختياره لاحدى القاعدتين مبنيا على دلالة البنية العميقة المقبولة ، وهو امر لا يهتم به المنهج الوصفي ، لانه يراه واقعا خارج مجال النحو ، ويعتبر الخوض فيه من قبيل تحطيل الاسلوب . هكذا يصل تشومسكي الى الكفاية التوضيحية وهذه الكفاية هي التي تفرق بين نحو اللغة الطبيعية ، ووصف أنظمة الاتصال غير اللغوي كرموز الاضواء والبرقيات والاشارات كما تجعل الباحث اقدر على توضيح الطريقة التي تستضمر بها السليقة

(ومن هنا فهي ((توضيحية)) ، وتفسر قدرة الطفل على صياغة وفهم
جمل لم يسمعها من قبل، لان الطفل نفسه يقوم بهذا النوع من ((التعميم
المبني على الدلالة)) اي ما يسميه تشومسكي significant generalization

وقواعد التفريع (وتسمى ايضا قواعد التبويب) هي العنصر الاول
من الاساس . وهي تحدد الوظائف الكبرى في الجملة ببيان اجزائها الرئيسية
(اي الضمائم) . فتحدد طرفي الجملة ، وتعين الجمل ((الفرعية))
الداخلة في نطاق الجملة الكبرى حتى يمكن لتحليل هذه الجملة ان يتم في
صورة الشجرة ذات الفروع التي اشرنا اليها من قبل . اما الجزء الثاني من
الاساس فهو العلاقات المعجمية التي تشكل طائفة من القيود على توارد
المفردات باعتبار كل مفرد منها رمزا مركبا Complex symbol
من طائفة من الخصائص التي تنسجم كل مجموعة منها مع طائفة من الاحداث
والنسب الخ . فقد يكون مدلول الاسم عاما او خاصا فان كان عاما فاما ان
يكون معدودا او غير معدود ، وان كان غير معدود فاما ان يكون مجردا او
حسيا اما اذا كان خاصا فقد يكون حيوانا او جمادا ، فان كان حيوانا فاما ان
يكون انسانا او غير انسان ، وذلك كما يبدو في الشكل التالي :



وكل واحد من هذه الحقول ينسب الى نوع من الاحداث والصفات ،
 فما يصح ان ينسب الى الانسان من ذلك فلا يصح ان ينسب الى المجرّد .
 ومعنى هذا أنه لا يقال : أعجب الصبر بالمنظر الجميل ، ولا صاحت التفاحة
 بأعلى صوتها ، والاعتراف بهذه الحقيقة اعتراف بوجود قيود على ورود
 بعض مفردات المعجم مع بعضها الآخر ، اي يبرر الاعتراف ((بقيود التوارد))
 بالنسبة للمفردات : ولقد كان ذلك كافيا في رأي تشومسكي لاعتبار علاقات
 المعجم جزءا من أساس العنصر النحوي في التحليل لان هذه العلاقات
 تنقسم بنوع من الاطراد يمكن ضبطه كما تضبط القواعد . أما ما دعا
 تشومسكي الى أن يسمى المفرد المعجمي رمزا مركبا فيرجع الى أن كل
 قسم من أقسام الشكل السابق يتصف بعدد من الخصائص . فالصبر مثلا
 عام وغير معدود ومجرّد ، وكل واحدة من هذه الخصائص ذات مطلب معين
 في التوارد ، فاذا اجتمعت في مفرد كان كل منها قيّدا في اتجاه معين على
 توارد المفرد مع غيره من المفردات ، وكان ذلك في النهاية جزءا من أساس
 العنصر النحوي للجملة .

واذا كانت قواعد التفرع تفرع الجملة الى عناصر كبرى (هي
 الضميمة الاسمية والضميمة الفعلية باعتبارهما طرفي الجملة) ، فإن
 قواعد التحويل هي التي تحدد شروط تركيب هذه الفروع وتضامها بواسطة
 استعمال ثوابت اللغة التي سبق ذكرها . وهي تنقسم الى قسمين : الاول
 قواعد ((لا متامية)) Context free فهي تطرد اطرادا عاما ، بمعنى ان
 صدقها لا يتوقف على شرط معين ، ولا يرتبط بمقام بعينه ، والقسم
 الثاني مقامي context sensitive فانطباقه متوقف على شرط ،
 ومرتبطة بأمن اللبس ، وهذا هو معنى ارتباطه بالمقام . النوع الاول مطرد
 recursive اطراد مطلقا ، ومن قبيله القواعد العربية المرتبطة
 بالمتلازمين والمتنافيين كقولهم في المتلازمين ان الموصول مفتقر الى
 صلة ، وحرف المطف الى معطوف ، وحرف الجر الى مجرور ، والعلاقة
 بين المتضايدين تجعلهما كالكلمة الواحدة ، والمبهم مفتقر الى التمييز او
 الاضافة او الوصف ، وهلم جرا من كل ما يقرر علاقة خاصة بين كلمتين من
 كلمات الجملة . ومن قبيله أيضا الشروط السارية في الابواب الخاصة ،
 كنسبة الجمود للتمييز والاشتقاق للخبر والحال والنعت ، والمصدرية ،

للمفعول المطلق والمفعول لاجله الى آخر ما هنالك ، واما التنافي فمن قواعد الا يوصف الضمير ولا يضاف ، والا يدخل حرف الجر على الافعال ، ولا تدخل الجوازم على الاسماء ، ولا يوصف بالجملة الانشائية . وهلم جرا . وكل هذه القواعد مطرد طردا مطلقا ، بمعنى أننا لا نصادف حرف العطف في مقام ما بلا معطوف ، ولا نصادف حرف الجر في أي مقام داخلا على الافعال .

والقسم الثاني هو القواعد المقامية ، وهي القواعد التي تختمل ان يستثنى منها ، فتصدق في مقام دون مقام فمن ذلك مثلا انه لا يبتدا بالنكرة الا اذا افادت ، ولا يخبر بالزمان عن الجثة الا اذا افاد ، ولا يجربحتى الا اذا كان ما بعدها آخر او متصلا بالآخر ، ولا تضاف ((اي)) الى المعرفة الا عند التكرار اونية الاجزاء . ولا تلزم الفاء في جواب الشرط الا اذا لم يصلح الجواب ان يكون شرطا ، ولا حذف الا بدليل ، ولا تلزم الرتبة الحرة الا عند خوف اللبس ، وهلم جرا . فحرف الاستثناء هنا وارد على كل قاعدة ، مما يجعل القاعدة لا تصدق الا في مقام خاص . وفي هذا القسم المقامي يعود تشومسكي مرة أخرى الى ((قيود التوارد)) والى ((الرمز المركب)) ، ولكن التوارد هنا توارد الابواب لا المفردات (لان المفردات لا يقعد لها) والرمز المركب هنا باب وليس من مفردات المعجم (وان كان القول بتركيب الرمز يقتضي في فهم الباب ألا نهمل الاعتبارات المعجمية) . ولنضرب مثلا بالمبتدا النكرة : فالمبتدا ((باب)) نحوي والنكرة ((باب)) ايضا ، ولو وقفنا عند فكرة ((الباب)) دون ان نفكر في المفرد الذي يعبر عن هذا الباب للزم ان نكتفي من القاعدة بما قبل الا ، فنقول : لا يبتدا بالنكرة ، ونقف عند هذا الحد ، ولكن القاعدة اطول من ذلك ، فهي تتخطى الباب الى مفرد موصوف بما بعد ((الا)) ، اي موصوف بالافادة . ومن هنا يصبح الرمز مشتملا على اعتبارات ((الباب)) واعتبارات المفرد ((المعبر عن هذا الباب)) . وهنا يجهد النحاة أنفسهم في حصر الحالات التي تفيد فيها النكرة وهيئات لهم ان يحصروها لان المقامات لا تخضع للحصر ، كل ما هنالك ان تنوع الامثلة يعين على فهم القاعدة ، وسنرى ان منع الابتداء بالنكرة في كل الحالات مرتبط بامن اللبس ، وان الابتداء بها في الحالات الاخرى مرتبط بزوال اللبس . وهكذا نجد أن ((كل)) في قوله تعالى :

((وكل في فلك يسبحون)) مما يتبدأ به على رغم كونها نكرة ، لانها رمز مركب من التنكير وقصد العموم والافتقار الى الاضافة والتنوين المعوض عن المضاف اليه ، واذا قصد العموم فالنكرة خير ما يعبر عنه ، واذا روعي المضاف اليه المحذوف المعوض عنه بالتنوين فالنكرة تحمل بعض معنى التخصيص . وهذا هو معنى الرمز المركب . ويمكن أن تطبق فكرة الرمز المركب على كل القواعد التي جرى التمثيل بها على الارتباط بالمقام ، كعدم الاخبار بالزمان عن الجثة الا اذا أفاد ، وعدم الجر بحتى الا أن يكون المجرور آخر أو متصلا بالآخر ، وهلم جرا .

ووظيفة قواعد التحويل بنوعها أن تفسر ما يحدث في البنية السطحية من ظواهر لا يمكن أن ننسبها الى البنية العميقة : كالحذف والاضافة والابدال وتشويش الرتبة الخ . واذا كان لي أن أفسر هذه الظاهرة في ضوء مصطلحات كتابي : ((اللغة العربية معناها ومبناها)) ، فاني أرى تشومسكي ينظر الى كل مبنى مفرد باعتباره عصبه من القرائن (يسميها *distinctive lectures* المتضافرة ليتكون منها كل *integer* : ذو قالب *Matrix* ، وبعضها متاصل *inherent* مثل قرينة البنية ، وبعضها من أعراض السياق كالمطابقة . والقاعدة عنده تتمثل في أمرين :

أ - أن القرينة العارضة أكثر عرضة للترخص فيها بحذفها من القرينة المتصلة .

ب - أن الحذف لا يكون الا للقرينة الفائضة *recoverable*

وتعتبر القرينة فائضة اذا لم تكن مميزة ، او بعبارة أخرى : اذا تحقق المعنى الذي يكون معها بدونها بعد حذفها ، فتكون مفهومة بعد الحذف لان الموقف يقتضيها ولو لم توجد، ولا حذف الا لما صلح تقديره فهو *recoverable*

واما المعاقبة فلا يعاقب المبنى مبنى آخر في السياق الا اذا انتميا الى باب (category) واحد ، فاذا استبدل به من غير بابه خرجت الجملة عن اطار الصواب *grammaticality* وتختلف درجة الخروج

عن هذا الاطار باختلاف نسبة البعد بين البابين بالنسبة للمتعاقيين ، فاذا رجع الخلاف بينهما الى اختلاف اقسام الكلم او الى القواعد اللامقامية المذكورة سابقا كان الخطأ أشنع ما يكون ، واذا ائترك المتعاقيان في الباب واختلافا بالنسبة لقيود التوارد على الأبواب ، فالخطأ ما يزال قائما ولكنه أقل شناعة ، أما اذا كان الخروج عن الصواب راجعا الى قيود التوارد على المفردات المعجمية فالخطأ عرضة للتأويل بالمجاز ، ولا يعد خطأ إلا على الحقيقة . ولايضاح ما تقدم يمكن لنا أن نضرب مثلا بجملة مثل « ضرب زيد عمرا » لنرى كيف تتدرج الشناعة في الخطأ على النحو السابق :

أ - ضرب زيد عمرا هذا أساس المناقشة

ب - قد زيد عمرا الخطأ شنيع لاختلاف المتعاقيين « ضرب » و « قد » من حيث انتماء كل منهما الى قسم من اقسام الكلم لا ينتمي اليه الآخر .

ج - جلس زيد عمرا الخطأ أقل شناعة ولكنه قائم والعبارة غير مقبولة فقد اتفق المتعاقيان في الفعلية واختلفا في فرع عليها وهو التعدي واللزوم .

د - أكل زيد عمرا هذه صغرى المخالفات فالمتعاقيان متفقان في الفعلية والتعدي ولكنهما يختلفان من حيث العلاقات المعجمية ، لان الانسان لا يأكل الانسان على الحقيقة ولكن يمكن للمجاز ان ينقذ العبارة من وصمة الخطأ بدعوى الاستعارة التبعية في « أكل » .

واما الرتبة فهي في نظر تشومسكي من خصائص البنية السطحية ولكنها غير وأردة بالنسبة للعميقة . وما دامت البنية العميقة يمكن ان يعبر عنها بحشد من البنيات السطحية التي لا تتفق الرتبة فيها بالضرورة ، فان التحليل على أساس الرتبة لا يشكل في نظره ضرورة لا فكاك منها . أضف

الى ذلك ان ما يكون مفعولا في البنية السطحية (ومن ثم يستحق رتبة
 التأخير) قد يكون فاعلا منطقيا فلا رتبة له . فاذا كان لدينا جملة مثل :
 « استعظمت فلانا » فان فلانا على رغم كونه مفعولا في اللفظ فهو فاعل في
 المعنى ، لان المعنى العميق : جعلني فلان احس عظمته وتشابهه البنية
 السطحية في الجملتين « زيد شغوف ان يفرح » و « زيد عسير ان يفرح »
 ولكن زيدا فاعل منطقي في الاولى ومفعول منطقي في الثانية، واذا كان لدينا جملة
 مثل : اعطيت زيدا هدية ، فزيد فاعل الاخذ في المعنى العميق على رغم
 مفعوليته السطحية . ويمكن التعبير عن هذه الجملة العميقة السابقة بجملة
 سطحية كثيرة منها :

اعطيت زيدا هدية — أخذ زيد هدية مني

انا معط زيدا هدية — زيد آخذ هدية مني

اعطى زيد هدية مني — زيد معطي هدية مني

الهدية اعطيتها لزيد — الهدية اخذها زيد مني

الهدية معطاة مني لزيد — الهدية اعطيتها زيد مني

وغير ذلك من الجمل السطحية التي تشترك كلها في بنية عميقة واحدة
 اساسها علاقة ثلاثية بين المعطى وزيد والهدية ، اي ان البنية العميقة في
 اساسها علاقة منطقية لا يقعد لها . ويمكن ايضا ان تتأمل الفارق بين
 البنيتين في قولنا : زيد أكبر من أن يفعل كذا : إذ ليس المتكلم في
 الحقيقة ان نفاضل بين زيدوان يفعل .

وتكون الامثلة اللغوية لقواعد التفريع في ضوء العنصر الدلالي
 (semantic compenent) الذي يؤول العلاقات المنطقية الى
 علاقات لغوية تفسرها دون ان يكون له اثر مباشر في التحويل (كالتحويل
 الذي ثم من العلاقة الثلاثية المنطقية السابقة فانتج العدد الكبير من
 الجمل المذكورة) . فالوظيفة الاساسية لهذا العنصر الدلالي بيان الوظائف
 والعلاقات اللغوية واعطاء صورة ما للبنية بالتمثيل لها ، ثم الكشف عن

العلاقات التاويلية بين الجمل (من حيث ان احداها تشرح الاخرى وان اختلفت عنها فى الرصف) والعلاقات التحويلية بينها (من حيث الاحتفاظ بالعلاقات فى داخل الجمل مع اختلاف صورتها ، ومن حيث ان - احدى الجملتين تعتبر صورة اخرى لاختها) ، ويبدو الفرق بين العلاقات التاويلية والتحويلية فيما يلي :

أ - اشترى زيد من عمرو كتابا — باع عمرو لزيد كتابا

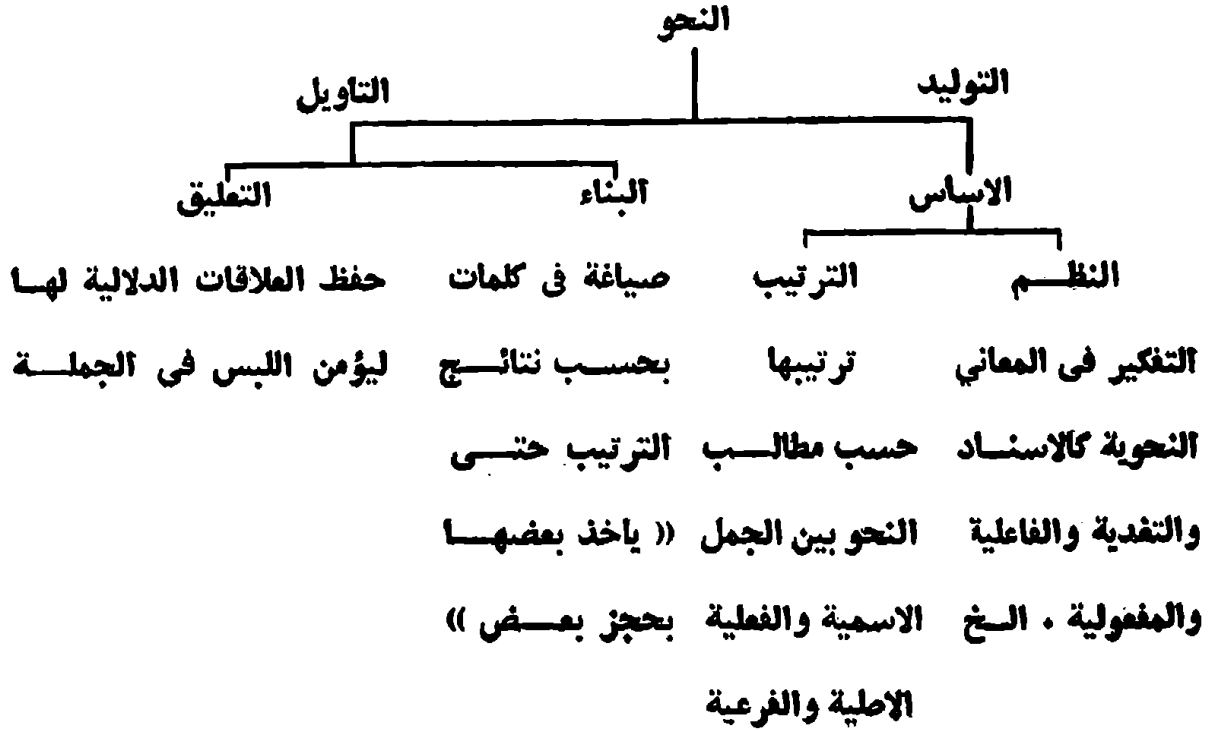
ب - اخاف زيد عمرا — خاف عمرو من زيد

فالجملتان الاوليان تعبران عن معنى واحد ، وكذلك تعبر الاخرتان عن معنى واحد ، واذا اتحد المعنى فى الجملتين قامت بينها علاقة تاويلية (paraphrastic أو interpetive) لان كل منهما تصلح لتاويل الاخرى وشرحها وتفسيرها ، ولكن العلاقة التحويلية لا تتحقق الا بين الاخرين فقط . ففي الوقت الذي لا نجد فيه قاعدة نحوية تحول ((اشترى)) الى باع (**) نستطيع بواسطة القواعد النحوية ان نحول ((اخاف)) الى ((خاف)) ، أي بواسطة قاعدة حذف همزة التعديّة ، وقاعدة تشويش الرتبة بحسب الفاعلية والمفعولية ، وقاعدة التضام بين اللازم ((خاف)) وبين حرف الجر ((من)) الذي لم يكن موجودا فى الجملة الاولى ، وكل ذلك من القواعد التحويلية التي سبق ذكرها .

ومن الواضح ان النحو العربي لم يكن بعيدا عن هذه الافكار ايضا ، بدليل ان كل تطبيق على مذهب النحو التحويلي انما تم فى هذا العرض بالاستناد الى التواعد النحوية العربية ، بل ان علما شامخا من اعلام تراثنا هو عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي الى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة ، حين فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق ، فجعل النظم للمعاني فى النفس وهو تماما البنية

(**) ومعنى ذلك ان من البنيات العميقة ما لا يخضع لقواعد التحويل وان خضع للتأويل .

العميقة عند تشومسكي ، واذكرنا كلامه في الترتيب والبناء والتعليق بقواعد التحويل ، اما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات ، كما أن التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق . ولايضاح هذه المشابه بين المنهجين يمكن ان نضع مصطلحات عند القاهر في جدول شبيه بما قدمناه لتشومسكي على النحو التالي .



ولقد ظهر لي كتاب « اللغة العربية - معناها ومبناها » في عام 1973 ، ولم يكن اسم تشومسكي قد طرق سمعي حتى ذلك الوقت ، ولم أقرأ له الا اثناء اقامتي بالمغرب ، ووفقت في هذا الكتاب الذي اراه جهدا متواضعا الى استنباط منهج للنحو العربي يحمل آثار المذهب البنيوي ، ولكنه لا يلتزم به التزاما مطلقا ، فلم اعتمد في تفكيري في مادة هذا الكتاب الا على اجتهاد خاص في ضوء تكويني الشخصي في ظل أفكار النحاة العرب وما تعلمته من الدراسات الحديثة وقد اهتمت في هذا الكتاب الى أفكار

نافعة فى فهم النحو العربى وتفسيره وتفسير ما اخب النحاة واوضعوا فى
الخلاف حوله ومن هذه الافكار :

- 1 - تقسيم سباعى للكلمات العربية
- 2 - امكان نقل لفظ من قسم اقسام الكلم الى استعمال القسم الاخر
- 3 - المعنى اما وظيفى او معجمى او دلالى
- 4 - اللفه فى نمطيتها مكونة من طائفة من المباني المجردة عبر النحاة عن بعضها بالصيغ
- 5 - قد يتعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد ، كما يتعدد المعنى المعجمى للفظ الواحد
- * - تنقسم الجملة الى اسمية وفعلية ووصفية كما تنقسم من حيث المعنى الى تقسيم آخر : خبرية وشرطية وطلبية وافصاحية .
- 6 - اصول الاشتقاق هي حروف المادة
- 7 - اذا تحقق المعنى الوظيفى امكن التحليل (انظر الثوابت السابقة) ولو لم يتحقق المعجمى ولا الدلالى
- 8 - النحو نظام من القرائن التى تعبر عنها مبان ماخوذة من الصرف والاصوات
- 9 - القرائن اما معنوية واما لفظية (واحصيت القرائن)
- 10 - القرائن المعنوية هي العلاقات السياقية
- 11 - القرائن لا تعمل الا متضافرة فلا يمكن لواحدة منها ان تستقل باداء المعنى

- 12 - التضام احدى القرائن اللفظية وهو يتقسم الى (التلازم والتنافي والتوارد)
- 13 - قد يتضح المعنى بدون احدى القرائن فيمكن الترخص فيها بحذفها
- 14 - القول بتضافر القرائن يعني عن القول بالعامل
- 15 - القول بالترخص فى القرينة يفسر الشاذ والقليل والنادر والقراءات الشاذة ويضع كل ذلك فى اطار القاعدة .
- 16 - هناك فرق بين الزمن النحوي والزمن الصرفي ، فالنحوي هو الزمن فى السياق ، والصرفي هو الزمن فى الافراد .
- 17 - لا يمكن فهم الزمن النحوي بدون اعتبار فكرة الجهة ، التي تعتبر نوعا من تخصيص الدلالة فى الفعل ونحوه
- 18 - الجهات المخصصة لمعنى الحدث فى الفعل هي المنصوبات ، والمخصصة لمعنى الزمن فيه هي النواسخ والادوات والظروف .
- 19 - علم البيان مقدمة نظرية لعلم المعجم
- 20 - المعنى المعجمي متعددة ومحتمل
- 21 - كيف ينبغي ان تكون صورة المعجم ؟
- 22 - علم المعاني قمة النحو العربي .
- 23 - لا يمكن الاكتفاء بمعنى المقال عن المقام
- 24 - المقام اوسع مما قصده به علماء البلاغة .
- 25 - ثقافة كل امة يمكن تلخيصها فى نماذج من ادوار الاداء وغاياته ، وينعكس ذلك حتى فى النحو .

تلك هي الافكار الاساسية فى الكتاب ، واطنها نظرية صالحة لبناء متون فى النحو عليها ، وأنها اصلح من غير ها مما سبق : سواء النحو العربي التقليدي ، والافكار الغربية المستوردة ، لانها :

1 - مبنية على استقراء اللغة العربية وهي بهذا تفضل الافكار الغربية

2 - خلصت النحو من شوائبه ومصادر الشكوى منه ، وهي بذلك اصلاح للنحو العربي .

أقول ذلك وأنا أعلم ما ينبغى لمثلي من التواضع فما أنا بمطاول هؤلاء ولا أولئك ، ولكنها الثقة فى عمل قمت به والرغبة فى خدمة لغتي وأبناء أمتي من الدارسيين .

ذلك هو الموقف النظري فى النحو . وسنرى فيما يلي ما يناسب تعليم النحو من الوجة النظرية ، وفى أي مجالات هذا التعليم يكون الاهتمام بنظريات النحو .

(يتبع)

د. تمام حسان

الرباط